الأمم المتحدة

E/2015/52

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 March 2015
Arabic
Original: English

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
نيويورك، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥

الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مذكرة من الأمين العام

موجز

تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتعرض نقاطا للتفكير للاستناد إليها لدى مناقشة المواضيع المختارة التالية:

(أ) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم؛

(ب) التحديات الحالية والفرص الناشئة لتعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة في أفق عقد مؤتمر أديس أبابا؛

(ج) تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) المتابعة وسبل المضي قدما: تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* أعدت هذه المذكرة بالتشاور مع موظفي الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة التي تشارك في تمويل عملية التنمية. إلا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن محتواها.

130415 130415 15-04723 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم

ألف - توقعات اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

١ - كان الاقتصاد العالمي ضعيفا في بداية عام ٢٠١٥ إذ أن النمو المسجل في عام ٢٠١٤ كان متواضعا. واستنادا إلى الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥، قُدر نمو الناتج الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٤ بنسبة ٢,٦ في المائة، وهو ما يمثل تحسنا هامشيا مقارنة بنسبة النمو المسجلة في عام ٢٠١٣والبالغة ٢,٥ في المائة. ومن المتوقع أن يتعزز الاقتصاد العالمي في العامين المقبلين، إذ يقدر أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد شهدت معظم الاقتصادات تحول نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مسار أدنى بكثير مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة. وإضافة إلى العقبات المتبقية من تعديلات ما بعد الأزمة التي استغرقت وقتا طويلا، واجه الانتعاش العالمي تحديات جديدة تسببت في عرقلته، ومنها عدد من الصدمات غير المتوقعة، مثل النزاعات الجيوسياسية المتزايدة في أجزاء مختلفة من العالم.

٢ - وعلى الرغم من توقع بعض التحسن في عام ٢٠١٥، تظل مخاطر تدهور كبير تحدق بالاقتصادات المتقدمة. ولئن كان من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية نموها القوي، يستمر وجود نقاط الضعف وعدم اليقين في أوروبا، خاصة في منطقة اليورو، حيث تقترب بعض الدول من الركود والانكماش أو تشهدهما بالفعل. وعرف اقتصاد اليابان ركودا في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يتعافى بشكل معتدل فقط في عام ٢٠١٥.

٣ - وتباينت معدلات النمو في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وشهد عدد من الاقتصادات الناشئة الكبيرة انخفاضا حادا في وتيرة نموه، خاصة في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، وذلك لأنها تواجه تحديات مختلفة، منها الاختلالات الهيكلية، والاختناقات على صعيد الهياكل الأساسية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وزيادة المخاطر المالية، وعدم فعالية إدارة الاقتصاد الكلي، فضلا عن التوترات الجيوسياسية والسياسية. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تواصل آسيا نموها القوي وأن تحافظ أفريقيا على زخم نموها.

٤ - وتظل حالة العمالة نقطة ضعف هامة في إطار الاقتصاد الكلي، مع استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة متواضعة و أقل من إمكاناته في أجزاء كثيرة من العالم. وفي الاقتصادات المتقدمة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما في منطقة اليورو، في حين تأثرت مستويات الأجور أيضا بالأزمة المالية. وفي الاقتصادات النامية، ظلت معدلات البطالة مستقرة نسبيا منذ عام ٢٠١٣، على الرغم من تسجيل نمو

أبطأ في العمالة، بينما ظلت العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة الهشة سائدتين إلى حد كبير. ومع ذلك، تظل مستويات البطالة مرتفعة في مختلف البلدان، وخاصة في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا. ويعد ارتفاع مستويات بطالة الشباب تحديا رئيسيا أمام السياسات في جميع أنحاء العالم، إذ يشكل مخاطر لا تواجه انتعاش النمو العالمي في الأجل القصير فحسب، بل تواجه كذلك إمكانات النمو في الأجل الطويل.

٥ - وعلى الرغم من استمرار إمكانية السيطرة على معدل التضخم العالمي الإجمالي، يشهد التضخم ارتفاعا ملحوظا في نحو اثني عشر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بينما يواجه عدد متزايد من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا مخاطر الانكماش. وخلال الفترة المشمولة بهذه التوقعات، يُنتظر أن يظل متوسط التضخم على الصعيد العالمي قريبا من المستوى الذي لوحظ في العامين الماضيين، والذي بلغ حوالي ٣ في المائة. ولئن كان من المتوقع أن يشهد متوسط التضخم الإجمالي ارتفاعا طفيفا في الاقتصادات المتقدمة، فإن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ستسجل انخفاضا في معدلات التضخم الإجمالي.

باء - التجارة الدولية والتمويل

٦ - توجهت الأسعار الدولية للسلع الأساسية نحو التنازل خلال العامين الماضيين، وليس من المتوقع أن تسجل أي تحسن ملموس في عام ٢٠١٥. وانخفضت أسعار النفط على الصعيد الدولي بشكل حاد منذ منتصف عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تظل منخفضة طيلة عام ٢٠١٥، إذ من المتوقع أن يظل الطلب على النفط أقل من الزيادة التي سيشهدها عرضه في الأسواق. ونتيجة لذلك، يواجه عدد من الدول المصدرة للنفط ضغوطا هائلة في الوفاء بالتزامات ميزانياتها وميزان مدفوعاتها. و شهدت أسعار السلع غير النفطية أيضا توجها نحو الانخفاض، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة مقارنة باتجاهها في الأجل الطويل على مر العقود الماضية.

٧ - وكان نمو التجارة الدولية بطيئا في السنوات القليلة الماضية، ويعزى ذلك أساسا إلى الانتعاش البطيء وغير المتكافئ في البلدان المتقدمة الرئيسية وإلى النمو المتواضع في البلدان النامية. غير أن بعض التغيرات في العلاقة بين نمو التجارة ونمو الناتج العالمي قد تكون ذات طبيعة هيكلية. ويقدر أن حجم التجارة العالمية عرف نموا بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو ما يقل بكثير عن اتجاهات ما قبل الأزمة. وخلال الفترة المشمولة بهذه التوقعات، من المتوقع أن يشهد نمو التجارة زيادة متواضعة إلى جانب تحسن الناتج العالمي،

حيث يتوقع أن يزيد حجم الواردات العالمية من السلع والخدمات بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، تحدق مخاطر مختلفة بهذه التوقعات، منها الآثار المخربة التي يمكن أن تحدثها أية زيادة في التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق دون الإقليمية على تدفقات التجارة. وقد لا تعود دينامية التجارة التي شهدها العقدان اللذان سبقا الأزمة المالية العالمية في وقت قريب.

٨ - وخلال العامين الماضيين، شهد صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الموجهة إلى الاقتصادات الناشئة تباطؤا معتدلا ناجماً عن تدهور آفاق النمو والتوترات الجيوسياسية. وتظل تكاليف الاقتراض الخارجي منخفضة نسبيا في معظم الاقتصادات الناشئة، لكن مخاطر التعديلات المفاجئة والتقلبات المتزايدة التي تسببها التغيرات في معنويات المستثمرين تظل مخاطر شديدة. وتظل التوقعات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الموجهة إلى الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية توقعات إيجابية بصورة معتدلة. وعلى العموم، من المتوقع أن يعتدل صافي تدفقات رؤوس الأموال بشكل طفيف في عام ٢٠١٥. لكنه من المحتمل أن تتأثر تدفقات حافظات الأوراق المالية إلى حد كبير بالتغيرات المفاجئة في مخاوف المستثمرين بشأن التوترات الجيوسياسية، وتحولات السياسات النقدية في الولايات المتحدة، وازدياد التباين في مواقف المصارف المركزية الكبرى من حيث السياسات النقدية. وقد ساهم بالفعل تباين المواقف من حيث السياسات النقدية كثيرا في تقوية الدولار منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وتفاقم تقلبات أسعار صرف بعض العملات.

جيم - المخاطر وحالات انعدام اليقين

٩ - تخضع التوقعات الاقتصادية العالمية لعدد من المخاطر والشكوك، منها انحراف السياسات النقدية عن مسار السياسات المدرجة في خط الأساس الذي تستند إليه التوقعات الحالية. وقد تكون لأي تأخير أو إسراع في تطبيع سياسات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة آثار أوسع نطاقا. وفي حالة بطء ارتفاع أسعار الفائدة، قد تنشأ مخاطر عدم استقرار عامة عن المستويات المفرطة لأسعار الأصول. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإسراع في تشديد السياسات النقدية قد يؤدي إلى زيادة هوامش الائتمان، التي قد ترافقها زيادة في تقلبات الأسواق المالية العالمية وتداعيات كبيرة عليها، بما في ذلك الآثار غير المباشرة التي قد تشهدها الاقتصادات الناشئة على الخصوص.

١٠ - ويشكل الوضع الاقتصادي الهش في منطقة اليورو أحد المخاطر الأخرى. ولئن أدى عدد من تدابير السياسات النقدية الجديدة إلى تحسن كبير في أزمة الديون السيادية، لا يزال الانتعاش الاقتصادي ضعيفا. فقد تباطأ زخم النمو الكامن في المنطقة. فقد كان للتوترات التي

تشهدها أوكرانيا حاليا وما ينتج عنها من جزاءات تأثير سلبي خطير على النشاط والثقة. وتتميز حالة الانتعاش الضعيف باستمرار انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، والارتفاع الشديد في مستويات البطالة في العديد من البلدان، التي تزداد ترسخا كلما زادت أعداد العاطلين عن العمل في الأجل الطويل وكلما اشتد انخفاض معدلات التضخم بشكل خطير، مما ينطوي على خطر التحول إلى الانكماش. وفي ذات الوقت، يظل الوضع الاقتصادي وعبء الديون في اليونان أمرين خطيرين، إذ يشكلان خطرا آخر يحدق بالمنطقة.

١١ - ولا تزال عدة اقتصادات ناشئة كبرى تواجه بيئة صعبة بالنسبة للاقتصاد الكلي، إذ تتفاعل نقاط ضعف اقتصاداتها المحلية مع أوجه الهشاشة المالية الخارجية. وفي الوقت الحاضر، ينشأ الخطر الرئيسي المحدق بالعديد من الاقتصادات الناشئة من احتمالات نشوء حلقات ردود فعل سلبية بين النشاط الضعيف في القطاع الحقيقي، وحدوث انتكاسات في تدفقات رؤوس الأموال، وتشديد الشروط المالية المحلية في ضوء ارتفاع متوقع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن توقعات خط الأساس تبشر بانتعاش معتدل في النمو في عام ٢٠١٥ بالنسبة لجميع الاقتصادات الناشئة تقريبا، بما فيها البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتركيا، وعلى الرغم من أن تلك التوقعات لا تتنبأ إلا بانخفاض طفيف في الصين، هناك مخاطر كبيرة تتمثل في استمرار تباطؤ النمو الضعيف أو استمراره لفترة طويلة. ومن شأن تراجع واسع النطاق في الاقتصادات الناشئة ألا يؤثر بقوة على النمو في البلدان الصغيرة النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فحسب، بل يمكنه أيضا أن يعرقل الانتعاش الهش الذي تشهده البلدان المتقدمة النمو.

١٢ - وتظل التوترات الجيوسياسية تشكل مخاطر سلبية رئيسية بالنسبة للتوقعات الاقتصادية. فبالإضافة إلى الخسائر البشرية الهائلة، كانت بالفعل للأزمات القائمة في أوكرانيا والجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا آثار اقتصادية واضحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وإن كان تأثيرها على الاقتصاد العالمي محدودا نسبيا حتى الآن. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي معرضا لخطر تباطؤ أكثر حدة يمكن أن يترتب عن الضعف الاقتصادي دون الإقليمي الناجم عن النزاعات والجزاءات.

دال - التحديات التي تواجه السياسة العامة

١٣ - ستتوقف السياسات النقدية على عدد من العوامل، ولا سيما على المخاطر المحلية المحدقة بالاستقرار المالي والاقتصاد الكلي. ويواجه صانعو السياسات التحدي المتمثل في تحديد النطاق الأمثل لتغييرات أسعار الفائدة والتوقيت الأحسن لإجرائها بينما يجدون أنفسهم أمام اختيار صعب، وهو أن تأجيل تشديد السياسات يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في

سوء تسعير الأصول والمخاطر المحدقة بالاستقرار المالي، في حين أن إسراعا لا داعي له في التشديد قد يضعف الانتعاش الذي لم ينضج بعد. وفي نفس الوقت، ستكون أسعار الفائدة أيضا أحد المحددات الرئيسية ليس فقط لأداء الاقتصاد الكلي، ولكن أيضا لمدى المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي والآثار غير المباشرة على الصعيد العالمي.

١٤ - وفي مجال السياسات المالية، تواجه البلدان المتقدمة النمو التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين تقديم الدعم المالي للطلب الإجمالي في الأجل القصير وضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل. وتواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معاً تحديا يتمثل في تلبية الطلب المتزايد على توفير التمويل العام للهياكل الأساسية، ولا سيما الهياكل الأساسية المستدامة والخدمات. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمستويات الدين العام، يتعين على البلدان النامية إدارة تعرُّضها للدين الخارجي لأن إعادة تمويل الدين الخارجي قد تكون مكلفة في حالة تغير رغبة المستثمرين في دخول الأسواق الناشئة، أو انخفاض سعر الصرف المحلي، أو ارتفاع أسعار الفائدة.

١٥ - وينبغي الجمع بين السياسات النقدية والمالية وسياسات سوق العمل من أجل ضمان العمالة اللائقة للجميع. وينبغي أن تكون هذه السياسات ملائمة لإنشاء المشاريع التجارية وخلق فرص العمل، وذلك مثلا عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية. وفي العديد من البلدان النامية، وإلى جانب زيادة التنويع الاقتصادي، يمكن أيضا أن تساعد مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العمالة في القطاع الرسمي وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية على تحسين ظروف سوق العمل ودعم الطلب الإجمالي.

١٦ - ومن أجل تخفيف حدة المخاطر المتعددة ومواجهة مختلف التحديات، لا بد من تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات على الصعيد الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم من أجل دعم نمو قوي ومتوازن، وخلق فرص عمل منتجة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الأجل الطويل، مع تشجيع التحول الهيكلي، خاصة في أضعف الاقتصادات. وفي الوقت ذاته، يتسم التنسيق والتعاون في مجال السياسات على الصعيد الدولي بنفس القدر من الأهمية في مجالات مثل نزع فتيل التوترات الجيوسياسية، واحتواء الأزمات من قبيل وباء إيبولا. وتشمل المجالات الأخرى التي تجعل النُّهج الدولية والمتعددة الأطراف نُهجا لا غنى عنها مجالات مثل تعزيز قدرة القطاع المالي على تحمل الأزمات بواسطة مزيد من الإصلاحات التنظيمية، وتعميق التعاون بشأن المسائل الضريبية، وإصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية، وتحديد الثغرات في اتفاقات الاستثمار الدولية وإصلاح نظامها، والإسراع في جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات

التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، واتخاذ إجراءات منسقة لمكافحة تغير المناخ، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وصياغة وتنفيذ خطة جديدة لسياسات التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة.

هاء - أسئلة مقترحة للمناقشة

(أ) ما هو نوع سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي التي يمكن أن تدعم تحقيق انتعاش قوي ومتوازن ومستدام وأن تَقِيَ الاقتصاد العالمي من الوقوع في مسار ركود النمو في الأجل الطويل؟

(ب) ما هي الأسباب الجذرية لارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب في العديد من البلدان؟ وما هي تدابير السياسات التي يمكن استخدامها للحد من بطالة الشباب وزيادة العمالة في القطاع الرسمي وسد الفجوة بين الجنسين في أسواق العمل؟

(ج) هل أصبح نمو التجارة المعتدل هو الحالة العادية الجديدة للاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن أن تسترد التجارة الدولية الدينامية التي شهدتها خلال العقدين اللذين سبقا الأزمة المالية العالمية؟

(د) هل نحن أمام مخاطر حدوث انكماش في جميع أنحاء العالم؟ وهل انتهى التحسن القوي في أسعار السلع الأولية الذي شهده العقدان الماضيان؟ وما هي الآثار التي قد تترتب عن ذلك بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة لتلك السلع؟

ثانيا - التحديات القائمة والفرص الناشئة لتعبئة الموارد المالية واستخدامها على نحو فعال في التنمية المستدامة في أفق انعقاد مؤتمر أديس أبابا

ألف - إطار التمويل الشامل: الطريق إلى أديس أبابا

١٧ - يُعد عام ٢٠١٥ عاما حاسما بالنسبة للمجتمع الدولي إذ ستعتمد خطة تنمية جديدة تهدف إلى القضاء على الفقر و تعزيز الاستدامة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ولا بد من وضع إطار تمويل شامل لخطة التنمية الجديدة هذه. ويجب أن يكفل هذا الإطار توافر الموارد اللازمة لتهيئة بيئات مواتية محليا ودوليا وأن يساعد على بناء القدرات وأن يحدد الحوافز الملائمة لتخصيص الموارد للتنمية المستدامة. ويجب أن يقوم الإطار بذلك مع الاستفادة من أوجه التآزر بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

١٨ - وسيكون إطار التمويل الجديد هو الوثيقة الختامية التي ستتفاوض بشأنها الحكومات وتتفق عليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، بمشاركة ممثلين على أعلى مستوى سياسي (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨). وسيعقد المؤتمر بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري (انظر A/CONF.198/11) وإعلان الدوحة (انظر A/CONF.212/L.1/Rev.1)، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٦٨). ومن المتوقع أن يتمخض المؤتمر عن ثلاث وثائق ختامية رئيسية هي: إطار متماسك وكلي لتمويل التنمية المستدامة؛ ونتائج ملموسة متوخاة بشأن المجالات الشاملة على وجه الخصوص، مثل القضاء على الفقر والاحتياجات الاجتماعية، و الهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وعملية متابعة قوية.

باء - الاستفادة من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة

١٩ - اتّبع كل من توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ نهجا كليا، مع التشديد على أن تمويل التنمية يتجاوز مختلف تدفقات التمويل - أي التمويل العام والخاص والمحلي والدولي - ويجب أن يشمل التجارة والديون والمسائل العامة، والبيئات المواتية المحلية والدولية. وتم التشديد أيضا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنمية ذاته، بينما تحتاج الجهود الوطنية إلى الحصول على الدعم من بيئة دولية مواتية. ومنذ مؤتمرَي مونتيري والدوحة، أصبح النظام المالي العالمي أكثر تعقيدا، ولكن الآليات الوطنية والدولية لإدارة التمويل لم تواكب هذا التعقيد و لم تساير متطلبات التنمية المستدامة.

٢٠ - ولا تحقق أنماط التمويل والاستثمار الحالية ما يكفي من مكاسب التنمية المستدامة. وغالبا ما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الدولية متقلبة وغير كافية من حيث حجمها ونضجها لتُموّل التنمية المستدامة. ولا ترقى التدفقات المالية العامة، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض التي تقدمها المؤسسات العامة بشروط ميسرة، إلى تلبية المقادير المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وتَتعرقَل محاولات جمع الموارد العامة عن طريق الضرائب بسبب الهندسة المالية والثغرات الضريبية وسوء التسعير التجاري. ولا تزال عدة بلدان معرضة لأزمات الديون، وقد كشفت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ عن وجود مخاطر متنوعة لم تعالِج الأنظمة المالية كثيرا منها. وختاما، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ ما اتفَق عليه أعضاء المؤسسات المالية الدولية بالفعل من إصلاحات إدارية متواضعة نسبيا.

٢١ - وتتيح المفاوضات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة وإطار التمويل ووسائل التنفيذ المرتبطة بها فرصة للمجتمع الدولي ليَضَع إطاراً ماليا دوليا جديدا يكون مناسبا وفعالا ويمكن التنبؤ به لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. ومن أجل تحقيق غايات الخطة الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من الضروري إعادة توجيه أنماط الاستثمار، وتحسين التنسيق بين الاستثمارات العامة والخاصة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من أثرها الإنمائي ولاستخدام أوجه التآزر على النحو الأمثل. ولا بد من إعادة النظر بشكل أفضل في أدوار الوسطاء والمستثمرين الماليين في إطار التمويل الجديد، بحيث تساعِد السياسات العامة على صياغة حوافز للاستثمار المستدام. ويجب أن تدمج وسائل التنفيذ غير المالية، مثل التكنولوجيا، بطريقة تضمن تماسك مشاهد السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وستكون هناك حاجة إلى مواجهة تزايد المخاطر العامة على الصعيد العالمي، وسيكون من الضروري تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

جيم - احتياجات التمويل

٢٢ - إن احتياجات تمويل التنمية المستدامة احتياجات هائلة، ولئن كان من الصعب تجميع تقديرات موثوق بها، فهناك اتفاق عام على وجود عجز كبير في التمويل. وفي تقريرها النهائي (A/69/315)، قدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة مجموعة من التقديرات، فرأت أن الحجم التقريبي للتكلفة السنوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان يبلغ ١٠٠ بليون دولار، في حين أن احتياجات الاستثمار العالمي في الهياكل الأساسية، بما فيها المياه والطاقة والنقل وغير ذلك من القطاعات، يتراوح بين ٥ و ٧ تريليونات من الدولارات، منها ما يتراوح بين ١ و ١,٥ تريليون دولار في البلدان النامية[(١)]. وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي في كثير من الأحيان أهم المؤسسات بالنسبة لخلق فرص العمل، نقصا في الائتمان يصل الى ٢,٥ تريليون دولار في البلدان النامية، وحوالي ٣,٥ تريليونات من الدولارات على الصعيد العالمي. ويقدر حجم احتياجات التمويل ذات الصلة بالمناخ وغير ذلك من التمويل الذي يخدم المصلحة العامة على الصعيد العالمي بعدة تريليونات من الدولارات سنويا.

٢٣ - وتختلف احتياجات التمويل بين البلدان، وهي بالنسبة للبعض كبيرة بشكل غير متناسب مع حجم الاقتصاد. وتواجه أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان

(١) يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا تقديرات تتعلق بمختلف القطاعات التي تشملها أهداف التنمية المستدامة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية: خطة عمل.

النامية غير الساحلية والبلدان الخارجة من النزاع تحديات فريدة تنتج عنها احتياجات محددة من التمويل. وفي نفس الوقت، هناك حاجة إلى معالجة احتياجات التمويل في البلدان المتوسطة الدخل. وعلى الرغم من أن احتياجات تمويل التنمية المستدامة احتياجات هائلة، قالت لجنة الخبراء بأن المدخرات العامة والخاصة العالمية تكفي للوفاء بها إذا أجريت تغييرات في التخصيص. ويتطلب ذلك وضع إطار سياسات متكامل يغير الأنماط القائمة للتمكين من تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال.

٢٤ - وسيكون الصعيدان الوطني ودون الوطني هما السياقان الرئيسيان اللذان ستنفَّذ فيهما خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن التنفيذ يتعذر في بعض البلدان بسبب الافتقار إلى البيئات المواتية، بما فيها الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسياسات الاقتصادية، والمؤسسات، والهياكل الأساسية غير الكافية، واستراتيجيات السياسات الوطنية. ولهذه الغاية، شجع الأمين العام في تقريره التجميعي (A/69/700) الدول على اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة مستدامة لتمويل التنمية، بحيث تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

دال - تعبئة الموارد العامة المحلية

٢٥ - تندرج تعبئة الموارد العامة والخاصة على المستوى المحلي في صميم تمويل التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها. وتمكّن تعبئة الموارد العامة المحلية الحكومات من توفير السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاستثمارات في الهياكل الأساسية. كما أن هذه التعبئة تزيد في تعزيز ملكية البلد للسياسات العامة وفي الخضوع للمساءلة. ويمكن لمسائل عدم المساواة (بما في ذلك بين الجنسين)، والاستقرار على صعيد الاقتصادي الكلي، ومواءمة السياسات والحوافز المحلية مع التنمية المستدامة أن تعالَج جزئيا من خلال سياسات وضع الميزانيات وفرض الضرائب. إذ تتولد الموارد العامة أولا وقبل كل شيء عن النمو المستدام. وفي نفس الوقت، تؤدي إدارة الاقتصاد الكلي دورا هاما في ضمان النمو الاقتصادي العادل والمستدام.

٢٦ - وقد تزايدت تعبئة الموارد العامة بشكل كبير منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، حيث حققت البلدان النامية زيادات في الإيرادات يتراوح متوسطها بين ٢ و ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما حققت بعض البلدان زيادات تصل إلى ٥ في المائة. وتمثل إيرادات الضرائب في البلدان المنخفضة الدخل ما بين ١٠ و ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل عما تحققه البلدان المتوسطة الدخل بنحو الثلث، ويقل بكثير عن إيرادات البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تتراوح فيها نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بين

٢٠ و ٣٠ في المائة[٢]. وعلى المستوى القطري، تشمل العوامل التي قد تحد من زيادة العائدات ضعف القدرة على إدارة الضرائب، وحجم القاعدة الضريبية، والمرونة الضريبية، والتقلبات في القطاعات التي تفرض عليها الضرائب، وأسعار السلع الأساسية.

٢٧ - وقد ثبتت فعالية توسيع القاعدة الضريبية في تعزيز جباية الضرائب في العديد من البلدان، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموا. وتنبع الزيادات الأخيرة في تعبئة الموارد المحلية من توسيع نطاق ضريبة القيمة المضافة، والعائدات القوية من الضرائب على دخل الشركات بالإضافة إلى زيادة معتدلة في الضرائب على دخل الأفراد، غير أن الإيرادات من الضرائب التجارية انخفضت. ولئن كان نحو ١٥٠ بلدا يفرض الآن ضريبة القيمة المضافة، وهي تمثل في المتوسط ٢٥ في المائة من مجموع إيرادات الضرائب، فإن هذه النسبة لم تعوِّض في جميع الحالات عن الخسارة الناجمة عن انخفاض إيرادات الضرائب على التجارة المرتبطة بخفض التعريفات الجمركية.

٢٨ - ولا تزال القدرة على جباية الضرائب وإنفاذها قدرة ضعيفة في كثير من البلدان بسبب نقص الموارد وسوء توزيعها والافتقار إلى المهارات من المستوى المتوسط. وعلى الرغم من وجود أدلة على فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لمجال تنمية القدرات في قطاعات الإيرادات والجمارك في البلدان النامية، فإن هذا المجال استقطب قسطا ضئيلا من تلك المساعدة، إذ يبلغ أقل من ١ في المائة من المجموع. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع إيرادات الضرائب على دخل الشركات لضغوط من المنافسة الضريبية العالمية. ويمكن أن تنتج عن مكافحة التهرب من دفع الضرائب والغش الضريبي مكاسب كبيرة في تعبئة الإيرادات في البلدان النامية.

٢٩ - غير أن هناك حدود للإيرادات التي يمكن جمعها عن طريق تعزيز الجهود التي تبذلها فرادى البلدان. ونظرا لعولمة التمويل والتجارة، يجب أن يؤدي التعاون الدولي في مجال الضرائب دورا رئيسيا. وقد أُحرِز تقدم في مجال التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك من خلال لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومبادرة تقليص الوعاء الضريبي وتحويل وجهة الأرباح التي أطلقتها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي حين أن الخسارة المالية التي تتسبب فيها ”التدفقات المالية غير المشروعة“

(٢) مجموعة البنك الدولي، تمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (واشنطن، ٢٠١٣).

موضوع كثير من النقاش[٣]، تشير جميع الأدلة المتوفرة إلى أنها خسارة كبيرة وتطرح مشكلة عامة تعرقل تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في التنمية المستدامة.

هاء - تعبئة الموارد العامة الدولية

٣٠ - سيظل التمويل العام الدولي، سواء بشروط ميسرة أو غير ميسرة، مصدر تمويل أساسياً في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وضمان الحياة السليمة، وتطوير التعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لها قدرات محدودة على جمع الموارد المحلية العامة، مثل البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الضعيفة الأخرى. ومع ذلك، وحتى بعد الارتقاء إلى مركز الدخل المتوسط، ستحتاج هذه البلدان إلى الحصول على التمويل العام الدولي.

٣١ - ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري، زاد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ، حيث ارتفع من ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ من حيث قيمتها الحقيقية، فقد انتعشت في عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت بنسبة ٦,١ في المائة بالقيمة الحقيقية لتصل إلى ١٣٤,٨ بليون دولار[٤]، غير أن العديد من الجهات المانحة لم تف بالتزاماتها. ويدعو برنامج عمل اسطنبول الجهات المانحة إلى تكريس نسبة ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا. وبدلا من ذلك، انخفض النصيب الذي خصص لهذه المجموعة من المساعدة الإنمائية الرسمية. و نظرا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا خصصت في الغالب للقطاعات الاجتماعية عوضا عن القطاعات الاقتصادية التي تعتبر حيوية بالنسبة للتحول الهيكلي، فإن هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية يعرّض إنجازات هذه البلدان فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية للخطر.

٣٢ - ومع ازدياد القلق من التدهور البيئي وتغير المناخ، سجلت زيادة في المعونة الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية. وبلغت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تهدف إلى

---

(٣) لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم التدفقات المالية غير المشروعة، لكن المصطلح يستخدم عموما للدلالة على ثلاثة تدفقات مختلفة هي: عائدات التهرب من دفع الضرائب التجارية، وعائدات الأنشطة الإجرامية، والفساد العام.

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) international development statistics، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://stats.oecd.org/qwids.

تحسين البيئة العالمية والمحلية باعتباره هدفا رئيسيا أو هاما ما مقداره ٣١ بليون دولار سنويا في المتوسط بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، مما يمثل ٢٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية[٥]. وفي الوقت نفسه، تجلى من تقييم أولي تناول ''تمويل البداية السريعة''، أي الموارد الإضافية والجديدة التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٩ لتخفيف حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن ٨٠ في المائة من هذه التدفقات تعتبر أيضا مساعدة إنمائية رسمية وتدفع بطرائق مماثلة عبر قنوات ثنائية في معظم الحالات. وتوجه كثير من هذه الأموال إلى أنشطة التخفيف من حدة آثار تغير المناخ، واستفادت من جراء ذلك البلدان المتوسطة الدخل من تمويل البداية السريعة بشكل غير متناسب[٦].

٣٣ - وإضافة إلى زيادة حجم تدفقات المعونة، تعهدت عدة بلدان بزيادة فعالية المعونة. ومنذ توافق آراء مونتيري، يساهم في هذه الجهود كل من الشراكة العالمية من أجل التعاون الفعال في مجال التنمية ومنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تحقق تقدم متواضع في مجالات مثل المعونة غير المقيدة، والإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية في الميزانيات الوطنية، واستخدام النظم القطرية في إدارة البرامج والمشاريع الممولة من المعونة[٧]. وفي نفس الوقت، واصلت الجهات المانحة فرض شروط على المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر مما ينبغي واتباع إجراءات داخلية معقدة، في حين أن تجزؤ أنشطة الجهات المانحة يطرح صعوبات في مجال التنسيق. (انظر E/2014/77) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، توصلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اتفاق على إنشاء حساب معادل للمنح بالنسبة للقروض التساهلية وأحرزت مزيدا من التقدم فيما يتعلق بتحديث قواعدها المتعلقة بقياس المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٤ - وتؤدي القروض الثنائية والمتعددة الأطراف دورا مهما، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط. ولما كانت البلدان تنمو وبالتالي تخرج من تمويل المنح، يكثر استخدام القروض التساهلية وغير التساهلية لسد الفجوة بين الاحتياجات من التمويل والتخلف في

(٥) Jan Corfee-Morlot and Stephanie Ockenden, "Finding synergies for environment and development finance" in *OECD Development Cooperation Report 2014: Mobilizing Resources for Sustainable Development*.

(٦) Overseas Development Institute and others, *Mobilizing International Climate Finance: Lessons Learned from the Fast-Start Finance Period* (2013).

(٧) OECD, United Nations Development Programme (UNDP), *Making Development Co-operation More Effective: 2014 Progress Report*.

حشد الموارد العامة المحلية. وقد أبدت مصادر التمويل المبتكرة، مثل الضرائب على المعاملات المالية والنقدية أو ضرائب الكربون، الإمكانات التي تنطوي عليها تلك المصادر ولكنها لم تنفذ إلا على نطاق صغير.

٣٥ - واستمر تزايد حجم وأهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: فقد بلغ حجم القروض التساهلية والمنح والتعاون التقني بين بلدان الجنوب ما بين ١٦,١ و ١٩ بليون دولار في عام ٢٠١١ (المرجع نفسه). وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أعلن الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند رسميا إنشاء مصرف إنمائي وأطلقوا عليه اسم ''مصرف التنمية الجديد'' لدعم المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية ومشاريع التنمية المستدامة في الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند وغيرها من البلدان النامية. وكذلك اتفقت ٢١ دولة عضو على إنشاء مصرف آسيوي جديد للاستثمار في الهياكل الأساسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

واو - تعبئة الموارد الخاصة المحلية والدولية

٣٦ - يشكل الاستثمار الخاص محركا هاما للنمو الاقتصادي ولإيجاد فرص العمل. ويتوجه جزء كبير منه إلى الأنشطة المدرة للربح والمناسبة تماما للاستثمارات المنتجة. ولا بد من تعبئة موارد خاصة مستقرة وطويلة الأجل على الصعيدين المحلي والدولي لضمان الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في مجالي التصنيع المستدام والابتكار وفي البنى التحتية الحيوية مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٧ - وتم قياس اتجاه تصاعدي قوي في تدفقات رأس المال الخاص الدولي إلى البلدان النامية خلال العقد الماضي، حيث ارتفع صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بأكثر من ثلاثة مرات، من ١٥٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٢٧,٧ بليون دولار عام ٢٠١٣[٨]. بيد أن العديد من التدفقات الخاصة الدولية مسايرة للدورات الاقتصادية بدرجة كبيرة، وشهدت تدفقات حوافظ الأوراق المالية، على وجه الخصوص، تقلبات شديدة. وفي عام ٢٠١٤، يُتوقع أن يبلغ المجموع الكلي لصافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية ٧٣,٧ بليون دولار، غير أن ذلك يخفي اختلافات كبيرة بين مختلف البلدان والمناطق. ولم يجر استثمار تدفقات رأس المال الخاص بالضرورة في أشد البلدان احتياجا وفي القطاعات الضرورية للتنمية المستدامة.

(٨) حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة/استنادا إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي وإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٣٨ - وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٣٧٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤[٩] واتسم أيضا باستقرار أكبر ما شهدته تدفقات حوافظ الأوراق المالية. كما ارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي الخارج من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ارتفاعا حادا فبلغ ٥٥٣ بليون دولار، أي ٣٩ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في عام ٢٠١٣[١٠]. غير أن نوعية هذه الاستثمارات تعتبر هامة. فالاستثمار المباشر الأجنبي لتمويل مشاريع جديدة في البلدان النامية، وهو نوع الاستثمار المباشر الأجنبي الذي من المرجح أن يؤثر على النمو المحلي تأثيرا أكبر من تأثير عمليات الدمج والتملك، قد انخفض بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة منذ الذروة التي شهدها عام ٢٠٠٨، مما يدل على تناقص محتمل لأثر الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصاد الحقيقي أو التنمية المستدامة.

٣٩ - وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال الأسواق المالية المحلية متخلفة، مما يعوق توافر التمويل. والائتمان قصير الأجل في معظمه، حيث أن السبل البديلة كالمستثمرين المساندين لبدء الأعمال التجارية وصناديق رؤوس الأموال المشاريعية تكاد تكون منعدمة. ولئن كان في حوزة المستثمرين من المؤسسات الدولية تريليونات الدولارات من الأصول، فإن استثمارهم في مجال الهياكل الأساسية وغيرها ظل محدودا. واقترانا بالنقص في الإقراض التجاري لأغراض الأنشطة التجارية وغير ذلك من الأنشطة، فقد فرض ذلك صعوبات أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تتمكن من أداء دورها كمحرك رئيسي للابتكار والعمالة والتجارة والنمو.

٤٠ - ويتيح القطاع العام إطار السياسة العامة الذي يعمل فيه القطاع الخاص. فهو في الواقع الركن الأساسي لاستراتيجية التمويل. وعن طريق السياسات والأنظمة والحوافز، يمكن تحويل الاستثمار نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك سياسات مثل تسعير انبعاثات الكربون، والضمانات، والإبلاغ الإلزامي. وينبغي وضع نهج مبتكرة لتجميع الأموال وتقاسم المخاطر بهدف منع أنماط يتحمل فيها القطاع العام المخاطر في حين يحصل القطاع الخاص على عوائد مرتفعة مضمونة.

٤١ - وازداد التمويل الخيري المقدم من الأفراد والمؤسسات والمنظمات الأخرى. وسجلت زيادات كبيرة أيضا في التحويلات المالية الواردة من العمال المهاجرين. غير أنه لا يزال

---

(٩) UNCTAD, *Global Investment Trends Monitor*, No. 18 (Geneva, 29 January 2015).

(١٠) UNCTAD, *World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan* (United Nations publication, Sales No. E.14.II.D.1).

٢,٥ بليون شخص، لا سيما النساء والفقراء، محرومين من إمكانية الحصول على أي خدمات مالية رسمية.

زاي - التجارة الدولية والقدرة على تحمل الديون

٤٢ - يمكن للتجارة أن تكون بمثابة محرك للتنمية المستدامة وأن توفر موارد للاستثمار عن طريق حصيلة الصادرات الخاصة وزيادة الإيرادات الضريبية. وازداد نصيب البلدان النامية من قيمة مجموع صادرات العالم ازديادا كبيرا منذ توافق آراء مونتيري، ولكن حالات التقدم موزعة بشكل متفاوت، حيث يقل حظ أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص.

٤٣ - وأدى عدم قدرة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على اختتام جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية إلى إعاقة التقدم في القضايا التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإعانات المقدمة إلى الصادرات الزراعية وتدابير التصدير. ومن الإشارات المشجعة كسر الجمود في تنفيذ مجموعة تدابير بالي المتخذة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي تشمل اتفاقا بشأن تيسير التجارة يمكن أن يتيح فرصا جديدة للتجارة فضلا عن القرارات الرئيسية الرامية إلى دعم أقل البلدان نموا. وتكاثرت اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والإقليمية، مما أدى إلى تجزؤ بيئة السياسات العامة. وهناك مخاوف أيضا بشأن أثر الأحكام الواردة في بعض هذه الاتفاقات على القضايا الجنسانية، والاستقرار المالي، والاستدامة البيئية وغير ذلك من مجالات المصلحة العامة.

٤٤ - ومنذ توافق آراء مونتيري، أدى تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، اقترانا بتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والموارد العامة، إلى انخفاض كبير في نسب الديون في البلدان النامية. بيد أن ضائقة الديون كبيرة في بعض البلدان المتقدمة النمو، ولا تزال المخاطر أيضا كبيرة في بعض البلدان النامية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأصبحت القدرة على تحمل الديون ومنع الأزمات أكثر تعقيدا بسبب الارتفاع الأخير في إصدار صكوك الدين بالعملة المحلية والسندات السيادية الدولية في البلدان النامية، إلى جانب زيادة إقراض الجهات الدائنة الرسمية الناشئة والقطاع الخاص للبلدان النامية.

٤٥ - وهناك اتفاق عام على ضرورة إدخال تحسينات إضافية على أطر إعادة هيكلة الديون السيادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الإصلاحات المدخلة على عقود السندات السيادية الدولية التي تحاول معالجة مشاكل العمل

الجماعي في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وتعزز هذه الإصلاحات بنود تجميع الديون في عقود السندات، وسيعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان في إدراج هذه البنود في إصدارات صكوك الديون السيادية في المستقبل. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وافقت الجمعية العامة على إنشاء لجنة مخصصة معنية بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية بهدف التفاوض على إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية.

حاء - التكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٤٦ - في الأجل الطويل، يتوقف تحسين مستويات المعيشة على تطوير التكنولوجيات المناسبة ونشرها. فالعلم والتكنولوجيا والابتكار ذات أهمية بالغة في مواجهة تحديات التنمية المستدامة في العديد من المجالات، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام والتصنيع والقضاء على الفقر وعدة مجالات أخرى. ومع ذلك، لا تزال فرص الحصول على التكنولوجيا متفاوتة وموزعة توزيعا غير متكافئ، وما زالت هناك ثغرات. فعلى سبيل المثال، يستفيد ٧٤ في المائة من سكان البلدان المتقدمة من خدمات الإنترنت مقابل ٢٦ في المائة فقط في البلدان النامية. وتنفق بلدان النامية، وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص، أقل بكثير على البحث والتطوير والتعاون الدولي في مجال العلوم. وعلاوة على ذلك، لا تمثل النساء سوى ٢٧ في المائة فقط من الباحثين في العالم، ولا يوجد إلا ٠,٥ في المائة منهم في أقل البلدان نموا. ولا بد من تعزيز نظم الابتكار الوطنية على الصعيد المحلي ونشر التكنولوجيات الجديدة والقائمة على الصعيد العالمي، إذا أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

طاء - المسائل العامة

٤٧ - في السنوات الأخيرة، اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة الأزمات والحد من احتمال حدوث أزمات في المستقبل عن طريق الإصلاح التنظيمي، لا سيما من خلال تنظيم القطاع المصرفي عن طريق اتفاق بازل الثالث. وفي حين أن اتفاق بازل الثالث يوصي بأن تشترط هيئات التنظيم الوطنية الاحتفاظ باحتياطي رأسمالي معاكس للدورات الاقتصادية يبلغ ٢,٥ في المائة من الأصول، من غير الواضح ما إذا كان ذلك يكفي. وبدأ نفاذ متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بتحديد جديد لنسبة الرافعة المالية، التي ينبغي ألا تقل عن ٣ في المائة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. غير أنه لا تزال هناك شواغل تتعلق بأثر اتفاق بازل الثالث في سبل الحصول على الائتمان، وبالتالي في تمويل التنمية المستدامة، فضلا عن فعاليته في إيجاد نظام مالي أكثر استقرارا. كما لم تتخذ أي تدابير فعالة لمعالجة المخاطر والخطر المعنوي الذي تشكله المصارف التي تعتبر أهم من أن تترك عرضة للانهيار.

٤٨ - وهناك مجالات أخرى من التنظيم المالي ما زالت تثير القلق، وتشكل مخاطر عامة على الصعيد العالمي. والتدابير الرامية إلى التعامل مع ”النظام المصرفي الموازي“، وهو مصطلح يستخدم لوصف الوساطة الائتمانية خارج النظام المصرفي التقليدي، لا تزال خارج أي إطار تنظيمي متماسك لهذه المؤسسات. والتقدم المحرز في نقل التداول في السندات المشتقة المتداولة خارج سوق الأوراق المالية إلى البورصات الرسمية لا يزال بطيئا إلى حد كبير وتكتنفه خلافات في الرأي بين هيئات التنظيم في مختلف الولايات القضائية. ومن المهم أيضا معالجة المسائل المتعلقة بالحصول على الائتمان إلى جانب إدارة المخاطر لكفالة أن يدعم القطاع المالي الاقتصاد الحقيقي على نحو مستقر ومتوازن.

٤٩ - وإضافة إلى القيام باستثمارات كبيرة وتغيير أطر السياسة العامة، تحتاج البلدان إلى نظم تجارية ونقدية ومالية وبيئية متسقة وإلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويجب توخي الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أن يسهم تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية في عمليات التحقق من هذا الاتساق. ويعني ذلك إفساح مجال أوسع للتعبير عن الرأي والمشاركة في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وهيئات وضع المعايير والقواعد، والهيئات التنظيمية المالية. فعلى سبيل المثال، يتعين التغلب على مشكلة عدم تنفيذ الإصلاحات الإدارية في صندوق النقد الدولي، ويجب على البلدان النامية أن تشارك بفعالية أكبر في وضع معايير جديدة للسياسات الضريبية الدولية.

ياء - أسئلة مقترحة للمناقشة

(أ) ما هي التغييرات المحددة الضرورية لمساعدة البلدان على مكافحة التهرب من دفع الضرائب والغش الضريبي على الصعيد الدولي؟ كيف يمكن مراعاة احتياجات البلدان النامية وواقعها على نحو أفضل في المفاوضات المتعلقة بوضع معايير ضريبية دولية جديدة؟

(ب) ما هي الإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها لتعبئة المزيد من التمويل العام الدولي وزيادة فعاليته؟

(ج) ما هي السياسات الأكثر والأقل فعالية لتشجيع الاستثمارات المستقرة والطويلة الأجل في التنمية المستدامة؟

(د) ما هي الابتكارات في ترتيب الحوكمة الاقتصادية العالمية التي قد تكون ضرورية لتحسين اتساق أطر السياسات المالية والاقتصادية والنقدية مع النظام التجاري والاتفاقات الاجتماعية والبيئية؟

ثالثا – تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠ – سيتيح عقد ثلاثة اجتماعات دولية رفيعة المستوى في عام ٢٠١٥ فرصة للمجتمع الدولي من أجل رسم معالم عهد جديد بالنسبة للتنمية المستدامة. ويتمثل أولها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه والذي قد يوضع خلاله اتفاق من أجل تجديد الشراكة العالمية. أما الثاني، فسيكون مؤتمر القمة الذي ستعقده الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر، حيث سيتبنى العالم خطة تنمية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون الاجتماع الثالث الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر؛ وقد تعهدت الدول الأعضاء باعتماد اتفاق جديد خلال تلك الدورة لمواجهة تهديد يمكن أن يقوض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥١ – والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية جارية على قدم وساق. وثمة توافق في الآراء آخذ في الظهور مؤداه أنه إذا أريد للمؤتمر أن ينجح، يجب أن تكون نتائجه وثيقة الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتسقة معها. وبالتالي، ستتيح نتائج مؤتمر أديس أبابا فرصة فريدة لإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة من شأنها أن تكون مفيدة جدا في توفير وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ – وتقع المسؤولية الأساسية عن تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية على عاتق الحكومات. ويلزم القيام بأنشطة عامة جماعية وتوفير قيادة جريئة للوفاء بالوعود الجماعية التي ستتضمنها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو الذي سيعتمده مؤتمر القمة. وسوف تكون الحكومات مسؤولة أمام الأجيال المقبلة عن نجاح الالتزامات التي سيجرى التعهد بها في وقت لاحق من هذا العام في أديس أبابا ونيويورك وباريس. وتعتمد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على الموارد والمعارف والطاقة الخلاقة التي يتميز بها عالم الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأوساط العلمية والجهات الخيرية والمؤسسات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وستستند أيضا إلى الالتزامات المتجددة للجهات الأخرى صاحبة المصلحة وستحتاج إلى قدر من المرونة لتيسير إشراك الجهات صاحبة المصلحة جميعها من أجل الاستعانة بمكامن قوة كل منها.

٥٣ – ويتعين أن تحترم الشراكة العالمية أيضا حيز السياسات العامة لكل بلد من البلدان، وتراعي مختلف الظروف الوطنية والاحتياجات والقدرات ومستويات التنمية المتباينة. وعلاوة

على ذلك، ستتطلب هذه الشراكة، كي تكون فعالة، إيجاد آلية رصد ومساءلة معززة وأكثر متانة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والوفاء بها. ويشمل هذا عملية متابعة قوية تستند إلى الخبرة اللازمة، بما في ذلك خبرة الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية.

ألف - الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لدعم الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

٥٤ - يمكن أن تساهم شراكات التنفيذ بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في تحقيق الرؤية الأوسع للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل الشراكات الصناديق العالمية، في مجالات مثل الصحة والمناخ، فضلا عن الشراكات على المستوى المحلي الرامية إلى تطوير الخبرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقام عدد كبير من شراكات التنفيذ على الصعيد العالمي بتعبئة الموارد وحشد الخبرات والمعارف التقنية وبناء القدرات، والإسهام في تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في التنفيذ، و بناء الزخم على أرض الواقع، والمساعدة في تحقيق توافق في الآراء بشأن مختلف القضايا.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى هذه الشراكات في سياق مشهد التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا. وينبغي تناول مبادئ التعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك ملكية البلدان النامية زمام المبادرة والتركيز على النتائج وشمولية الشراكات والشفافية والمساءلة المتبادلة، عند تصميم وأداء أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها الشراكات، ولا سيما تلك التي تمارس نشاطها على الصعيد العالمي. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتكاثر قنوات التمويل وتجزؤ هيكل التعاون الإنمائي. ويتطلب قرار إنشاء صناديق جديدة تحليلا دقيقا يشمل تحليل التكاليف والفوائد مقارنة بآليات التنفيذ الأخرى، مثل القنوات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والبرامج الثنائية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكل نوع من هذه الأنواع مزاياه وعيوبه.

٥٦ - وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية والأدوات لأغراض التحليل من أجل معرفة ما إذا كان اقتراح إنشاء صندوق جديد يمثل أكثر طرائق التمويل فعالية وكفاءة واتساقا لتحقيق الهدف المعلن، لا سيما بالنظر إلى النمو في عدد الشراكات خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. واستنادا إلى التجارب المتوفرة، يمكن تحديد عدد من العناصر الأولية. وينبغي أن تعمل الشراكات مع الآليات والمؤسسات القائمة جنبا إلى جنب معها لضمان اتباع نهج منسقة مشتركة بين القطاعات ومتكاملة دعما للأولويات والاستراتيجيات القطرية. ولكي تكون شراكات التنفيذ بين جهات متعددة صاحبة المصلحة

عوامل فعالة لدفع عجلة التنمية المستدامة، أشير إلى ضرورة أن تسترشد بحقوق الإنسان واحترام القواعد والمعايير والالتزامات السياسية السارية بالفعل. وينبغي أن تراعي القدرات والحوافز المختلفة لمجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، وأن تكفل مساءلة جميع الشركاء وأن تخضع للرصد الفعال. ويرد أدناه عدد من الأمثلة التي توضح الطائفة الواسعة من الشراكات القائمة وإسهاماتها في التنمية المستدامة.

٥٧ - ففي مجال الصحة، أثبتت الشراكات العالمية، بما فيها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، فعاليتها في تحصين ملايين الأطفال وتوزيع علاجات الإيدز والسل على الملايين من الأشخاص في العالم النامي. وأكدت أزمة فيروس إيبولا أيضا أهمية تطوير نظم الرعاية الصحية الوطنية، مما أدى إلى توجيه نداءات تدعو إلى توسيع نطاق الصناديق الصحية. وقد استحدثت هذه الصناديق ابتكارات في هياكل الحوكمة أدت إلى إحداث تغييرات في الطريقة التي توزع بها الموارد على البلدان. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة كبيرة من تمويلها تأتي من المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى سبيل المثال، يُموَل الصندوقُ العالمي في الغالب من المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما يمول جزء صغير منه من الأموال الخيرية. ويتفرد المرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي يسعى إلى توفير أدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل بتكلفة معقولة للبلدان المنخفضة الدخل، بالحصول على جزء كبير من تمويله من مصدر مبتكر للتمويل، وهو الرسم التضامني على تذاكر الطائرة.

٥٨ - ومن بين الأمثلة الأخرى للمبادرات مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وهي شراكة عالمية متعددة أصحاب المصلحة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتتصل أهدافها الثلاثة بالحصول على خدمات الطاقة الحديثة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وتحاول الشراكة رسم إطار لإجراءات يتخذها أعضاؤها بدلا من العمل بمفردها. وتساهم أيضا من خلال رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والتوعية بهذه القضايا على أعلى المستويات.

٥٩ - وشراكة الحكومات المنفتحة هي مبادرة متعددة الأطراف ترمي إلى تأمين التزامات محددة من الحكومات بتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لأغراض تعزيز الحوكمة. وهدفها تحقيق المساءلة عن الوفاء بالالتزامات وليس تأمين التمويل، وهي تعمل على الصعيد العالمي. وتحليا بروح التعاون بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، تشرف على الشراكة لجنة توجيهية تضم ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ولها أمانة تتتبع الأعضاء الجدد والتقدم المحرز في الخطط القطرية

السنوية. ولا تشرك القطاع الخاص. ويتمثل أحد ابتكاراتها الرئيسية في إنشاء آلية إبلاغ مستقلة، يقوم من خلالها خبراء الحوكمة باستعراض التقييمات الذاتية القطرية السنوية. ويشرك البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي المجتمع المدني في أداء دور في مجال اتخاذ القرارات. ويمثل البرنامج آلية متعددة الأطراف لتحسين الإيرادات والأمن الغذائي والتغذوي في البلدان المنخفضة الدخل عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية. ويركز البرنامج على صغار المزارعين ويضم مجلس إدارته منظمات المزارعين ومجموعات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الحكومات المانحة وحكومات البلدان النامية.

٦٠ - وكمثال للشراكات الإقليمية، فإن مبادرة التحدي الكاريبي هي مبادرة لحفظ البيئة تجمع بين الحكومات والشركات والشركاء لتسريع وتيرة الاضطلاع بأعمال الحفظ في منطقة البحر الكاريبي. والتزمت البلدان والأقاليم التسعة المشاركة معا بحفظ ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من البيئات القريبة من الشاطئ والبيئات الساحلية في المناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠٢٠ بمساعدة الشركاء من القطاعين العام والخاص. وتركز هذه المبادرة بين بلدان الجنوب على وضع السياسات، رغم ارتباطها بآلية تمويل، وهي صندوق منطقة البحر الكاريبي للتنوع البيولوجي.

٦١ - والاتفاق المتعلق بالحرائق وسلامة المباني في بنغلاديش هو أحد الأمثلة على مبادرات البلد الواحد، لكنها مبادرة لا تشمل الحكومة. وتتولى إحدى المنظمات الدولية، وهي منظمة العمل الدولية، الوساطة في مبادرة عام ٢٠١٣، وهي عبارة عن اتفاق مستقل ملزم قانونا مدته خمس سنوات بين العلامات التجارية العالمية وتجار التجزئة والنقابات العمالية يهدف إلى بناء صناعة ملابس آمنة وصحية في بنغلاديش. وقد أبرم هذا الاتفاق في أعقاب انهيار مبنى Rana Plaza الذي أدى إلى وفاة أكثر من ١ ١٠٠ شخص وجرح أكثر من ٢ ٠٠٠، وهو يركز على المساءلة.

٦٢ - ويتعين أن يكفل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن تندرج الشراكة العالمية من أجل التنمية، والطائفة الواسعة من شراكات التنفيذ التي سيعتمد عليها، في إطار متماسك وشامل لتمويل التنمية المستدامة. وحيث أن البيئة التمويلية والإنمائية تتسم أكثر فأكثر بتشتّت الجهات الفاعلة العديدة وبمستوى كبير من التعقيد، فإن إسهامها الأهم قد يتمثل في تقديم الحوافز المناسبة لهذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة من أجل تيسير تمويل التنمية المستدامة والاستثمار فيها.

باء - أسئلة مقترحة للمناقشة

(أ) ما هي الدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية؟ وما هي التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأكثر إلحاحا التي ينبغي معالجتها في إطار تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية؟

(ب) ما هي الظروف التي ينبغي أن تستخدم فيها شراكات التنفيذ بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة كأداة للتنفيذ؟

(ج) كيف يمكن استخدام شراكات التنفيذ بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بأكثر الطرق فعالية للمساهمة في التنمية المستدامة؟ وما هي المبادئ العامة التي ينبغي أن تتقيد بها؟

رابعا - المتابعة وسبل المضي قدما: تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٣ - في سياق مفاوضات الجمعية العامة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شددت الدول الأعضاء على أن خطة طموحة للتنمية يجب أن يصاحبها إطار فعال لاستعراض التقدم المحرز. وسيناقش الهيكل الدقيق لإطار الاستعراض هذا خلال المفاوضات التي ستجريها الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٥ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المرجح أن تستمر المناقشات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥) الذي سيفضي إلى إجراء المفاوضات النهائية في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٢، اجتمع زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) حيث أكدوا من جديد على دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي. والتزموا بدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعترفوا بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦٥ - كما أنشأ زعماء العالم منتدى سياسيا رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة من أجل توفير القيادة والتوجيه بشأن التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإجراء استعراضات منتظمة، اعتبارا من عام ٢٠١٦، بشأن متابعة التزامات التنمية المستدامة وتنفيذها، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستكون هذه الاستعراضات طوعية وستشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة (انظر قراري الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، و ٢٩٠/٦٧).

وسيناقش المنتدى في دورته القادمة، التي ستعقد تحت رعاية المجلس، الدور المنوط به والسبل الكفيلة بتنفيذ مهامه في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض تنفيذها.

٦٦ - وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٠/٢٠١٢ إلى ذلك الالتزام بتعزيز المجلس وطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات في هذا الصدد، بما في ذلك أساليب عمل المجلس، وإيلاء اهتمام خاص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦٧ - وفي تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/67/736-E/2013/7)، جرى التشديد على أن التحديات المترابطة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في صميم ولاية المجلس. ودعا إلى أن ينصب تركيز المجلس على القضايا بحيث يستطيع المساعدة على الاستفادة من المخزون الهائل من الخبرات والتجارب في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد المسائل الأساسية والأبعاد الشاملة والسمات الكلية والأولويات الاستراتيجية، بشكل أدق، على جميع المستويات. وشدد التقرير على أن تعزيز المجلس يمكن أن يجعله أقدر على التفاعل مع أصحاب المصلحة خارج منظومة الأمم المتحدة من خلال إشراك الأوساط الأكاديمية والعلمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات العامة على جميع المستويات، في تبادل المعارف وإقامة الشراكات بشأن البرامج، تعميما لمفاهيم التنمية المستدامة على الجميع. وتضمن التقرير توصيات محددة استهدفت تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هيئة حكومية دولية مؤاتية لأصحاب المصلحة قائمة على المعرفة وتركز على القضايا. وتناول التقرير أيضا الحاجة إلى زيادة الاتساق في العمل بطرق منها إعادة تركيز جدول أعماله؛ وتبسيط برنامج عمله؛ وإعادة تنظيم جدول دوراته. و في تقريره التجميعي المعنون ”الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700)، قدم الأمين العام توصيات بشأن كيفية تقييم التقدم المحرز.. ويوصي التقرير باعتماد نظام متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة لاستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعرض الأمين العام خمسة عناصر: (أ) المساءلة على المستوى الوطني؛ و (ب) استعراضات الأقران على المستوى الإقليمي؛ و (ج) تبادل المعارف والخبرات على المستوى العالمي؛ و (د) الاستعراضات المواضيعية لتسجيل التقدم المحرز بشأن مواضيع محددة؛ و (هـ) استعراض الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٦٨ - وتواصلت مناقشة إطار استعراض التقدم المحرز بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في جولة المفاوضات الأولى بالجمعية العامة وغيرها من جلسات الجمعية العامة والاجتماعات الإقليمية.

٦٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٦٨ الذي وضعت فيه تدابير لتعزيز المجلس. ويستند الإطار الجديد إلى أربع ركائز رئيسية: أولا، سيتبع المجلس نهجا يرتكز على القضايا وسيختار موضوعا سنويا. وثانيا، سيعقد المجلس سنويا جزءا يتعلق بالتكامل يرمي إلى توحيد المدخلات من مختلف المصادر، بما في ذلك الهيات الفرعية، بشأن الموضوع الرئيسي وتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن. وثالثا، من المتوقع أن يجري المجلس استعراضات عملية المنحى لأنشطة هيئاته الفرعية وتقاريرها وتوصياتها. ورابعا، سيجري الآن النظر في التقرير السنوي للهيئات الفرعية في أحد اجتماعات التنسيق والإدارة التي يعقدها المجلس.

٧٠ - ونوهت الدول الأعضاء بعمل المجلس في تنفيذ هذه الإصلاحات خلال العام الماضي، وفي تحسين فعاليته[(١١)].

٧١ - ويُضاف إلى ذلك أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى قادر، تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على مواصلة تعزيز هيئتيه الأم.

٧٢ - ويواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل كمنبر تستطيع فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والأوساط الخيرية وغيرها أن تتلاقى لمناقشة سبل تعزيز التنمية المستدامة. ومنذ عام ٢٠٠٨، دأب المجلس على عقد منتدى سنوي للشراكات تلتقي فيه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمناقشة السبل التي يمكن بها للشراكات القائمة على صعيد مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والزراعة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين، أن تسهم في النهوض بخطة التنمية. ومن الممكن توسيع دور المجلس في مجال الشراكات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - وفي الواقع إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يفتخر بامتلاكه عناصر قوة فريدة في هذا الصدد. ولدى المجلس ولاية متابعة تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات من القرن الماضي. وثانيا، أُعطِي المجلس دورا في الرقابة والتنسيق إزاء منظومة الأمم المتحدة، وينبغي للمجلس بهذه الصفة استعراض الشراكات التي تنخرط فيها تلك المنظمات وتقديم التوجيه بشأنها، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وثالثا، يمثل

(١١) الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤.

منتدى التعاون الإنمائي لأصحاب المصلحة المتعددين التابع للمجلس منبرا آخر تناقش فيه الشراكات بين الحكومات منذ عام ٢٠٠٧. وقد حدَّد المنتدى أيضا سبل تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي والرصد الفعال للتعاون الإنمائي. ورابعا، يظل اجتماع المجلس الخاص الرفيع المستوى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد المنتدى الرئيسي لمعالجة المسائل المتصلة بالاتساق والتنسيق والتعاون في سياق عملية تمويل التنمية.

٧٤ - ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي زيادة تحسين دوره في التعاون الإنمائي إذ تسعى الدول المانحة والمتلقية إلى محاسبة بعضها بعضا كشركاء. وفي هذا السياق، يمكن أن يوفر منتدى التعاون الإنمائي منبرا مناسبا للمساءلة المتبادلة على الصعيد العالمي، بينما يستطيع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى أن يواصل توفير منتدى للحكومات والجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية لتنسيق جهود التنفيذ التي تضطلع بها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستناقش هذه المسائل بقدر أكبر في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا. ويمكن أيضا دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية إلى بذل المزيد من الجهود لتنسيق إطارها المؤسسي في ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفق ما أقرته الجمعية العامة. وأخيرا، يمكن أيضا أن يُكرِّس المجلس العناية والموارد والتوجيه لصالح البلدان الأشد ضعفا، التي كثيرا ما تكون ممثلة تمثيلا ناقصا في المنظمات الدولية الأخرى.

أسئلة مقترحة للمناقشة

(أ) ما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به كلٌّ من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ومناسباته، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق متابعة عملية تمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

(ب) هل توجد حاجة إلى زيادة تعزيز الاجتماع الخاص الرفيع المستوى، وما يمكن أن تكون عليه الإصلاحات التي يمكن إدخالها على هذه المناسبة؟